حوار

عندما قبل الشعب أن يكون رئيس الجمهورية - في نفس الوقت - رئيسا لاحد الاحزاب السياسية فان هذا القبول كان مرجعه الاعتقاد بان الرئيس يستطيع - عند الضرورة - أن يفرق بين رئاسته لاحد الاحزاب ومسئوليته عن الشعب باكمله ، بكل أحزابه وآرائه السياسية .

والحكومات المتحضرة في الدول الديموقراطية تفرق بين انتمائها الحزبي ، ومسئوليتها عن حرية ومصالح كل مواطن ، مهما اختلفت انتماءاته السياسية والحزبية .

والدستور المصري يبيح قيام الاحزاب والانتماء اليها ، كما أن قانون الاحزاب يسمح لكل مواطن بالانضمام الى الاحزاب السياسية ، فيما عدا خمس فئات من المواطنين ، ورد النص عليها على سبيل الحصر في القانون مثل رجال القضاء والشرطة والقوات المسلحة ..

ولذلك فان أي تفرقة بين المواطنين بسبب انتماءاتهم ليست فقط مخالفة دستورية وقانونية تخضع لرقابة القضاء ، وانما هي - قبل ذلك - دليل على التخلف الحضاري والسياسي .

هذا عن التفرقة بين المواطنين ، أما اذا وصل الامر الى حد اضطهاد بعضهم بسبب انتمائه الحزبي ، فاننا نكون بصدد جريمة ضد الحضارة .. وحقوق الانسان .

أردت فقط أن أذكر بعض من غابت عنهم الحقيقة .

أحمد طلعت